الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.69

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

مشروع قرار مقدّم من نائب رئيس اللجنة، السيد كارلس إنريكه غارسيا غونسالس (السلفادور)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.9

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية[(١)]،

(١) انظر القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٢] وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ لتمويل التنمية[٣]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تعترف بالدور الهام لإجراءات تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون على أساس كل حالة على حدة، بوصفها أدوات لمنع أزمة الديون وإدارتها من أجل التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق من أن بعض البلدان المنخفضة الدخل قد تواجه تحديات متزايدة في خدمة ديونها،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد بكل قوة على ما للسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، في مجالات مختلفة منها إدارة الديون، من دور في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه ينبغي لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات ذات الصلة أن تواصل، في ضوء ولاية كل منها، القيام بدور هام في تحقيق ومواصلة القدرة على تحمل الديون،

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) القرار ٢٣٩/٦٣.

(٤) انظر القرار ٢/٥٥.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تلاحظ في هذا الصدد التحسُّن الذي حدث مؤخرا في إطار الإقراض الخاص لصندوق النقد الدولي من خلال جملة أمور منها ترشيد الشروط وإنشاء صكوك أكثر مرونة، من قبيل تقديم ائتمانات مرنة، في حين تلاحظ أيضا أنه لا ينبغي أن تنطوي البرامج الجديدة والجارية بلا مبرّر على مشروطيات مسايرة للدورة الاقتصادية،

وإذ تؤكد على أن القدرة على تحمل الديون أساسية لدعم النمو، وإذ تُبرِز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية قامت بتخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل ستة وعشرين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت مرحلة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن تسعة بلدان أخرى بلغت نقطة القرار في إطار هذه المبادرة، وإذ تعرب عن القلق من أن خمسة بلدان من أصل أربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالدين المستوفية للشروط لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة،

وإذ تلاحظ أن العالم واجه وجابه أعظم تحدٍّ اقتصادي في تاريخه الحديث متمثلا في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تدرك الاستجابة الدولية لهذه الأزمة التي من شأنها أن تساعد على تحقيق استقرار الأسواق المالية،

وإذ تدرك أن التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية لا يزال يكشف عن جوانبه، وأنه ينطوي على إمكانية عكس مسار ما أحرز من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه قد يهدد بشكل خطير القدرة على تحمل الديون لدى بعض البلدان النامية عبر جملة أمور منها تأثيره على الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة،

وإذ ترحب بما حققته المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون من تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة حجم استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وخطط التنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تصادفها البلدان الأربعة عشر الفقيرة المثقلة بالديون التي تلاقي صعوبات في بلوغ مرحلة اتخاذ القرار و/أو مرحلة الإنجاز في إطار المبادرة

المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق من أن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ثقيلة من الديون، ويتعين عليها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا تقدر على تحمل أعبائها بعد بلوغ مرحلة الإنجاز في إطار هذه المبادرة،

وإذ تسلِّم بأنه على الرغم من أن تخفيف عبء الدين عن طريق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد قلّص كثيرا من مواطن الضعف المرتبطة بالديون في البلدان التي تجاوزت مرحلة الإنجاز، وأن مواطن الضعف في تلك البلدان هي في المتوسط أقل منها في البلدان التي لم تبلغ بعد مرحلة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن بعض البلدان التي تجاوزت مرحلة الإنجاز في إطار المبادرة لا تزال تصنَّف على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر العجز عن تسديد الديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ”نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية“[٦]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية إذ يمكن أن يسهم تمويل الديون وتخفيف وطأتها في تحقيق النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٣ - **تؤكد** على أهمية الإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية، وتشدد على وجوب اشتراك الدائنين والمدينين في المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد وآثار الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وبينما تسلّم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، فإنها تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يراعيا، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية

(٦) A/64/167.

والتراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تسلِّم** بضخامة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وطابعها المتعدد الأبعاد، وبما يمكن أن تشكله من مخاطر بالنسبة لبعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من حيث قدرتها على تحمل الديون، وتشدد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تشدد** على ضرورة مساعدة البلدان النامية في مواجهة الأزمة دون أن يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر الانتكاس مجددا في أزمات أخرى للديون، وتحيط علما مع التقدير، في هذا الصدد، بالموارد الإضافية التي جرى توفيرها عن طريق صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لمساعدتها على التصدي للأزمة؛

٨ - **تنوه** بقيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من فوائد الدين في شكل مدفوعات بدون فائدة لمرافق الإقراض المقدم بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١١؛

٩ - **تشير أيضا** إلى أنه بمقدور البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر والاتفاقات القائمة بين المدينين والدائنين بشأن وقف سداد الديون مؤقتا وذلك للمساعدة في تخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

١٠ - **تشدد** على أهمية مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في إدارة قروضها وفي تجنب تراكم ديون لا يمكن تحملها، بوسائل منها بناء قدراتها على إدارة الديون واستخدام المنح والقروض المقدمة بشروط ميسرة، وتؤكد على أهمية الدور الذي يؤديه

الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز قدرات البلدان المنخفضة الدخل على تحمل ديونها بالمساعدة في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض؛

١١ - **تحيط علما** بالاستعراض الذي أُجريَ مؤخرا لمرونة الإطار المشترك لتعزيز القدرات على تحمّل الديون، وتحث جميع المقرضين والمقترضين على الاستفادة التامة من التحليلات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون لدى اتخاذ قراراتهم بشأن الديون من أجل المساعدة على الحفاظ على القدرة على تحمل الديون باتباع نهج منسق وتعاوني، وتشجع على مواصلة استعراض الإطار المشترك، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة، بصورة علنية وشفافة؛

١٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من أجل تحسين إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، ومن ذلك دعم المشورة القانونية في ما يتصل بمعالجة أمور التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة البيانات المتعلقة بالديون بين الدائنين والمدينين، من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها، وتشجع على القيام بذلك؛

١٣ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب، وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المتبقية المستوفية للشروط من أجل إنجاز العملية التي تجري في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، من دائنين ومدينين، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الديون؛

١٤ - **تلاحظ** أن بعض البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون تواجه أيضا عوائق في ما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

١٥ - **تؤكد** أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط الإعفاء من الديون لن تتمكن من التمتع بالمزايا الكاملة للإعفاء من الديون إلا إذا ساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص، بنصيب عادل، وشاركوا في الآليات الدولية لحل مشاكل الديون بغية تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل ديونها؛

١٦ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألاّ يؤثر ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة

المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، على موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتزم تقديمها للبلدان النامية؛

١٧ - **تشجع** على زيادة تحسين التبادل المشترك للمعلومات، على أساس تطوعي، بشأن الاقتراض والإقراض في ما بين المقرضين والمقترضين؛

١٨ - **تحيط علما** بإنشاء مرافق إقراض جديدة تابعة لصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة، وبمواصلة استعراض إنشاء مرافق إقراض جديدة، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسَّرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة بهدف مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على تخطي ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على أن تراعى مرافق الإقراض الجديدة القدرات الاستيعابية لهذه البلدان وقدرتها على تحمل أعباء الديون؛

١٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع هذه الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل من بينها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ سليم للأعمال التجارية ومناخ استثماري يمكن التنبؤ بنتائجه، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام على السواء الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين الذي يمكن تحمله معاملة مماثلة قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

٢٠ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يقوم بدور رئيسي في تحرير الموارد التي ينبغي توجيهها صوب الأنشطة التي تتسق والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد، تحث البلدان على توجيه مواردها المحررة على هذا النحو من خلال التخفيف من عبء الديون، وبخاصة عن طريق إلغاء الديون أو تخفيضها، إلى تحقيق تلك الأهداف؛

٢١ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة تحقيق قدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة، وفي إلغاء الديون الرسمية الثنائية والمتعددة

الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نسبة ١٠٠ في المائة، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٢ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط والثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الديون مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي المتعلق بالقدرة على تحمل الديون، المستخدَم لتحليل حالة الديون لدى البلدان المتوسطة الدخل يركز بصفة أساسية على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

٢٤ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان، الآخذة في التحوّل بصورة متزايدة من ديون عامة خارجية إلى ديون محلية، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي يمكن أن تشكل تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز القدرات على إدارة المستويات الجديدة من الدين المحلي بهدف الحفاظ عموما على القدرة على تحمل الدين العام؛

٢٥ - **تقر بحدوث** تحوّل من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه أغلب البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، سواء كانوا من القطاع الرسمي أم من القطاع الخاص، وتشدد على الحاجة إلى التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، ويشمل ذلك تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٢٦ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود لمنع حدوث أزمات متعلقة بالديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، وعن طريق إيجاد حلول شفافة ومقبولة من الجميع؛

٢٧ - **تعترف** بالأدوار التي يقوم بها كل من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولايات كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وحل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية؛

٢٨ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى مواصلة استكشاف إمكانية القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه بصورة متبادلة وحسب كل حالة على حدة، باستخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بأسهم في مشاريع تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٩ - **تؤكد** ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، ويفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا للدائنين من القطاعين العام والخاص؛

٣٠ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل جهودها، آخذة في الاعتبار التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وذلك من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية، التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلّم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٣١ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، بغية ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم أيضا بدور هام في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتدعو في هذا الصدد إلى تشديد الرقابة على وكالات التقدير الائتماني بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها؛

٣٢ - **تدعو** إلى النظر في وضع نُهجٍ معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، مع ضمان المشاركة العريضة من جانب الدائنين والمدينين، والمعاملة المتساوية من جانب جميع الدائنين، والاضطلاع بدور هام من جانب مؤسسات بريتون وودز، وترحب، في هذا الصدد، بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال، والجدوى من وضع هذا الإطار، وتهيب بجميع البلدان أن تساهم في هذه المناقشات؛

٣٣ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد النزاع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على القيام بالخطوات الأولى على طريق إعادة الإعمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٣٤ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة إزاء البلدان النامية المتضررة جراء الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة مشاكل ديونها، مع مراعاة الحالات والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

٣٥ - **ترحب كذلك** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار ذلك جزءا مكملا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٣٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المعنية المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة المتعددين ذوي الصلة، إلى مواصلة وتكثيف التعاون في ما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛

٣٧ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المالي في ما يتعلق بأنشطة بناء قدرات البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون، وتشجع البلدان التي لم تقم بعد بإنشاء نظم لإدارة الديون تقوم على الشفافية والمساءلة على القيام بذلك؛

٣٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمِّن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية في البلدان النامية؛

٤٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.